ذكرى الإستفتاء على الدستور

هل نجح الدستور في تحقيق وحدة الثروات الطبيعية للعراق ؟

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

مواطنون يدلون بأصواتهم على الدستور

مقدمة

لازال يوم 15 تشرين الأول من عام 2005 يشكل معلماً مضيئاً في تأريخ الشعب العراقي، ويستذكر الكثير إندفاع الشعب للمشاركة في الإستفتاء رغم تحديات الإرهاب. فقد أنجز العراقيون أول وثيقة أساسية بأياد عراقية، على خلفية إصرار المرجعية الدينية العليا في النجف لإبراز الإرادة الشعبية العراقية في رسم المستقبل. وقد أشاد الكثير من فقهاء الدستور في العالم العربي والإسلامي والغربي بهذا الإنجاز التاريخي، ولا يعني ذلك خلو الدستور من الثغرات، حيث يفترض أنه إذا تم الالتزام بقواعده السليمة فبإمكانه أنْ يعبد الطريق لإستقرار سياسي وإقتصادي وإجتماعي. وفي الوقت ذاته، فإنّه يعتبر مادة حية غير جامدة تتماشى مع متطلبات المجتمع وبالتالي قابلة للتعديل ضمن إجراءات مقننة ينص عليها فيه. والدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أو مركبة) ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسي أو برلماني)، وينظم السلطات العامة فيها من حيث التشكيل والإختصاص وواجباتها وعلاقتها بالسلطات الأخرى، والواجبات والحقوق للأفراد والجماعات ويضع لها ضمانات. فهو وثيقة بين الدولة والمواطنين لتنظيم الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتؤكد بمجملها على إستقلال الدولة وسيادتها ووحدة أرضها وشعبها، وتدفع بإتجاه وحدة ثرواته الطبيعية.

السؤال الذي يجول في أذهان الكثيرين بعد نحو عقد ونصف عقد من الزمن من إقرار الدستور، هل أنّ هذه الوثيقة الأسمى ساهمت في تحسين البيئة السياسية والإقتصادية؟ ام أنّها واجهت تحديات في التطبيق؟ الواقع أنّ العراق واجه ولازال تحديات وجودية كبرى طوال السنين الماضية يجب أخذها في الحسبان عند الإجابة على هذا التساؤل، وبشكل عام أتصور أنّ هناك عدة إشكاليات عند مناقشة هذا الأمر، الإشكالية الأولى تتعلق بضعف إلتزام الطبقة السياسية بفقرات الدستور ، وأخرى تتعلق بأنّ بعض المواد الدستورية كانت غير قادرة على توفير الأرضية من حيث صياغاتها القانونية وعدم وضوحها في التمهيد لحل النزاعات أو الخلافات، في حين يفترض أنّ القواعد الدستورية تتمثل في تسوية الخلافات لا في إحداثها، وإشكالية ثالثة في محاولات الإلتفاف على مواد الدستور وتفسيرها بالشكل الذي يحقق رضا الطبقة السياسية.

وحدة الثروات الطبيعية والدستور

هل نجح دستور 2005 في تحقيق وحدة الثروات الطبيعة في العراق؟ لا الطبيعية، وهذه الأزمة نجحت في توليد أزمات أخرى سياسية وإقتصادية ومجتمعية. وقد شهدت السنوات منذ 2006 وحتى يومنا عجز العراقيين عن حل الخلافات بشأن الثروات النفطية والغازية بسبب إجتهادات المطبخ السياسي عام 2005.

مشروع قانون النفط والغاز

ويستذكر الجميع أنّ أول قانون حاولت الحكومة العراقية تشريعه بعد إقرار الدستور هو قانون النفط والغاز، ومع ضبابية المواد الدستورية، بذل جهد طيب من أجل الإتفاق على صيغة معينة وتم تمرير القانون في مجلس الوزراء في شباط 2007. هذه الصيغة حاولت تنظيم إدارة الثروات النفطية والغازية من خلال تأسيس مجلس إتحادي للنفط والغاز يعنى بتنظيم العلاقة بين المركز والأقاليم والمحافظات المنتجة، وكذلك ينظم الإستثمار الأجنبي في القطاع النفطي وأيضا وهذا جانب مهم ينظم الإستثمار الوطني من خلال تشكيل شركة النفط الوطنية كذراع تنفيذي للعمليات النفطية.

غير أنّ خلافات الكتل البرلمانية حالت دون تمرير هذا القانون، وخسر العراق فرصة تأريخية لوضع الأطار القانوني والإداري لإدارة الثروة النفطية، وكان يفترض كذلك عقب تمرير القانون، أنْ يصار الى قانون أخر لتنظيم توزيع العوائد النفطية إستناداً الى المادة 106 من الدستور، ولم يتحقق الأمر كذلك.

ماذا حدث نتيجة هذا الخلاف؟ ما جرى بعد عام 2007 هو مزيد من التشظي في إدارة الثروة النفطية بين الأقليم والمركز، وتعقدت الأزمة، حيث كانت في بدايتها متعلقة بنوعية العقود المبرمة، حيث أبرم الأقليم عقود مشاركة وابرمت الحكومة المركزية عقود خدمة، ثم تطورت الأزمة من العقود الى الإنتاج النفطي ومن ثم أستفحلت الى أزمة تصدير النفط. وأصبحت للعراق اليوم نافذتان وسياستان لتصدير النفط الخام. ورغم العديد من الإتفاقيات السياسية المبرمة بين الأقليم والحكومة منذ 2011 وحتى يومنا هذا فأنها لم تكن قادرة على الصمود. ناهيك عن الخلاف المتصاعد ذروته في أزمة توزيع العوائد النفطية وغير النفطية وما رافقها من قضايا في الموازنة.

اذاً، أنّ النصوص الدستورية لم تكن ناضجة بالشكل المناسب لحل الأزمة ولم تنظر الى المستقبل ولم تأخذ في الأعتبار أنّ سيادة العراق ليست مقتصرة على وحدة الشعب والأرض وتوزيع عوائد الثروة النفطية. أي غياب السياسة النفطية لدى الدولة العراقية.

إجراءات تأسيس النفط الوطنية وتعديل قانونها

أرادت الحكومة الحالية تجاوز إخفاقات الحكومة السابقة التي لم تمض بإجراءات تأسيس الشركة وكذلك أخفقت في تعديل قانونها. وأضاعت الوزارة الوقت في نقاش للبحث عن الأولوية هل يتم التعديل اولاً ام التاسيس ثم التعديل؟. وفشلت محاولاتنا لاقناع المسؤولين في الحكومة السابقة بضرورة إستثمار الوقت والسير في خط موازٍ يسعى في آن واحد في إجراءات تأسيس الشركة وكذلك تقديم مشروع قانون للتعديل لكن نداءتنا لم تلق آذاناً صاغية.

وحسناً ما فعلت الحكومة الحالية ووزارة النفط حيث سعت بعد نقاش طويل مع الدائرة القانونية في امانة مجلس الوزراء ان يصار الى قرار مجلس الوزراء 109 في 22 اب 2020 والقاضي:

1- الموافقة على مشروع قانون التعديل الأول لقانون شركة النفط الوطنية العراقية، واحالته الى مجلس النواب، استناداً الى احكام المادتين (/61أولاً و /80البند ثانياً) من الدستور، مع الاخذ بعين الاهتمام رأي الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

2- الموافقة على البدء بإكمال مستلزمات تأسيس شركة النفط الوطنية من خلال قيام استشاري يختاره مجلس إدارة الشركة، وبموافقة مجلس الوزراء على تحديد قيمة الموجودات الثابتة للشركات المملوكة تمهيداً لفك الشركات ونقل حقوقها والتزاماتها وتمليكها للشركة دون بدل انسجاماً مع احكام المادتين (5/1. 7/5). من قانون شركة النفط الوطنية.

وبالفعل أحال السيد رئيس مجلس النواب مشروع قانون التعديل الأول الى لجنة الطاقة والنفط النيابية في 22 أيلول 2020 ووجه بإجراء اللازم عاجلاً. وكذلك كلف السيد رئيس الوزراء وزير النفط للقيام لإكمال مستلزمات التأسيس. الكرة الآن في ملعب لجنة النفط والطاقة النيابية التي أبدت بدورها استعدادها الكامل للمضي في الإجراءات الدستورية كما صرح رئيسها السيد هيبت الحلبوسي. وبالفعل تم تشكيل لجنة فرعية بخصوص دراسة مشروع التعديل الأول لقانون الشركة برئاسة النائب عبد الرزاق محبيس. وحسب ما اشارت اليه المصادر بان اللجنة عقدت اجتماعها الأول يوم الخميس 15 تشرين الأول 2020 لوضع خارطة طريق للإجراءات الدستورية لتمرير التعديل وتضمنت الخارطة استضافة الخبراء وقيادات القطاع النفطي لمعرفة ارائهم ومناقشتهم حول التعديلات المقترحة.

النفط الوطنية رافعتنا للإدارة السليمة

ان استقرار إدارة الصناعة النفطية وخاصة الاستخراجية تتطلب الخروج من شرنقة الإدارة المركزية التي تكبل بها القطاع طوال العقود الاربعة الماضية، وان من متطلبات هذا الاستقرار هو الاستقلالية بشقيها المرونة الإدارية والكفاءة المالية لذلك جاءت صيغة القانون في جوهرها لتوفير عوامل نجاح الشركة ودعم جهة ارتباطها بمجلس الوزراء وتوفير الإمكانيات المالية لتسيير عملها لتكون ذراعاً مقتدراً لتنفيذ السياسة النفطية التي تضطلع برسمها الحكومة ووزارة النفط الاتحادية. علماً ان النماذج الناجحة من الشركات النفطية الوطنية في الدول المنتجة تعتمد سياسة الفصل بين المهام والصلاحيات وان دور الوزارات ينحصر في رسم السياسات والاشراف والرقابة وليس الدخول في الشؤون التنفيذية. ان التدهور الحاصل في القطاع النفطي في بلدنا ناجم عن دمج الصناعة النفطية مع السياسة النفطية لذا فان فك الاشتباك في المهام والصلاحيات في الأدوار بين الوزارة والشركة يُعدّ احد الملامح الأساسية لتعزيز الإدارة السليمة.

النفط الوطنية رافعتنا لتفعيل الجهد الوطني

ان ما افرزته السنوات الماضية هو غياب التوازن بين الجهد الوطني والأجنبي في القطاع النفطي. فقد اعتمدت الحكومات منذ عام 2010 على الجهد الأجنبي وجاءت عقود جولات التراخيص لتطلق رصاصة الرحمة على الجهد الوطني في القطاع. لذلك كان الغرض من الجهود التي بذلت منذ وقت مبكر لاحياء النفط الوطنية ان تنمو وتتطور هذه الشركة مع الزمن لتصبح الذراع الوطني للدولة العراقية في القطاع الاستخراجي وان تكون قادرا بعد فترة زمنية التنافس مع الشركات الأجنبية في تطوير الإنتاج النفطي وان التوازن بين الجناحين: جناح جولات التراخيص والنفط الوطنية هما الضمانة لسلامة مسيرة القطاع.

لقد بانت عورات العديد من عقود الخدمة التي تم ابرامها خلال عامي 2010.2009 على عجلة وبدون تحوط بحجة خضوعها لعقد معياري موحد. ونجد وبعد مرور عشر سنوات على ابرامها، ان العديد من تكاليف الحقول النفطية والغازية أصبحت عالة على الاقتصاد العراقي. فعندما نستعرض التكلفة التشغيلية والاستثمارية للبرميل في حقول جولات التراخيص، ستجد بوناً شاسعاً في تكلفتها اذ تتراوح بين 4 دولارات وتصل الى اكثر من عشرين دولار للبرميل الواحد. وهذا يعني ببساطة ان الجانب العراقي والجهة الاستشارية التي اعتمدها لم يكن موفقاً في تخمين تكاليف تطوير هذه الحقول واحتمالات تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية.

لقد شكلت تكاليف حقول قيارة ونجمه وبدرة والاحدب الحدود العليا مما جعل الاستمرار في تطويرها بهذه الصيغة امراً صعباً وتجلت مخاطرها في الآونة الأخيرة، حتى اصبح التفكير جدياً في كيفية تخليص العراق من شرنقتها.

لذلك تاتي دعوتنا للإسراع بتوفير مستلزمات تاسيس النفط الوطنية هو في ان تأخذ مهمتها كبديل وطني في الاستمرار بتطوير هذه الحقول التي قد تتخلى الشركات عنها بسبب المخاطر المالية او الأمنية، او قد ندفعها للتخلي عنها بشكل وباخر لتقليل حجم الخسائر التي تكبد القطاع من جراء الاستمرار بها. فلا خيار امامنا الا المضي بتهيئة مستلزمات نجاح النفط الوطنية ومنحها الصلاحيات اللازمة للاستفادة من الشركات الخدمية والاستشارية، لذا يجب ان تحظى هذه المسألة الأولوية في برنامج الحكومة ووزارة النفط.

ونرى في الوقت ذاته، العديد من العثرات والمخاطر التي مارسها إقليم كردستان العراق في استثمار الثروة النفطية والغازية، وبدون الدخول في التفاصيل التي ناقشناها في فترات عديدة، فمن الواضح اليوم ان توجهات الإقليم لبناء منظومة مستقلة لاستخراج وتصدير النفط أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على اقتصاد الإقليم. وأصبحت المعادلة واضحة بان ازمة الإقليم المالية تتناسب طرديا مع أسعار النفط، فعند انخفاض أسعار النفط تصبح هذه المنظومة المستقلة عبئاً على اقتصاد الإقليم والعراق. ومن هنا نتفهم حاجة الأخير لمزيد من التفاهمات مع المركز في إيجاد مخارج لتحجيم الضرر.

التعديلات الدستورية حاجة ضرورية

تأتي الحاجة اليوم الى إجراء تعديلات دستورية، وكلنا يعلم بان الطريق صعب ومعقد لتحقيق ذلك ولكن لا زال الأمل قائماً لإجراء حوار وطني واسع ولاسيما انّ الشارع العراقي يستشعر بضرورة هذا الأمر، فالحوار يجب أنْ يسلك نظرية النسخ الصاعد أي فتح قنوات حوار مكثف مع الشرائح المجتمعية لمعرفة التصورات للتعديلات الدستورية المطلوبة ثم يصار الى لجنة متخصصة للصياغات القانونية. ولا ندري متى يحين تحقيق ذلك بالرغم من وجود النوايا الحسنة غير ان غياب الإرادة السياسية يجعل الامر صعب المنال. صحيح ان الدستور يعتريه العديد من الثغرات ولابد من اصلاح الامر عاجلا ام آجلاً.

يبقى ان نؤكد بان معظم المشاكل التي اصابت البلد ليس فقط بسبب الثغرات الدستورية، وانما في جانب كبير منها عدم توفر الإرادة السياسية لتشريع القوانين، وهذا الرأي له ما يعضده وخاصة في القطاع النفطي، فكما اشرنا في المقدمة، ان المطبخ السياسي المشرف على كتابة الدستور صاغ المواد الخاصة بتنظيم استغلال الثروة النفطية بشكل قابل للتأويل، حتى في مسالة الملكية التي تم التوافق عليها بشكل غير قابل للاجتهاد لكن ذلك تم تقويضه عندما بدأ الإقليم ببناء منظومته المستقلة.

الإسراع في تشريع قوانين القطاع النفطي

في الذكرى الخامسة عشرة للاستفتاء على الدستور والذكرى الأولى لانطلاقة تشرين، لا نريد اجترار الماضي واغفال الحاضر بما يكتنزه من أزمات حادة بسبب الإخفاق في التزام الكتل السياسية بالدستور وعدم تشريعها للقوانين المطلوبة لتنظيم هذا العقد الاجتماعي، مما أدى الى تفاقم الازمات وانطلاقة انتفاضة تشرين للمطالبة باستقالة الحكومة واجراء انتخابات مبكرة. ويبقى امام الحكومة ومجلس النواب الحاليين اغتنام الفرصة حتى الانتخابات القادمة المبكرة تشريع قانونين مهمين في تنظيم القطاع النفطي:

الأول: تعديل قانون شركة النفط الوطنية: والتعديل الأول للقانون موجود في مجلس النواب، ونحن على قناعة ان تم ذلك واثبتت الحكومة ووزارة النفط جديتها في دعم انطلاقة الشركة لتنمية الجهد الوطني، يمكن للشركة ان تشكل كذلك مدخلاً لتوحيد العمليات النفطية في البلد بما فيها إقليم كردستان

الثاني: العمل على تشريع قانون (المجلس الاتحادي لسياسات النفط والغاز) ويهدف ذلك الى رسم سياسات النفط والغاز واستراتيجياته ووضع رؤية للصناعة النفطية التحويلية وتنمية الصناعات المتعلقة بها لضمان الاستثمار الأفضل لهذه الثروة وتحقيق اكبر عائد منها وإقرار سياسة نفطية متكاملة بما يتناسب والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

لقد آن الأوان لاعادة النظر بالسياسات النفطية الراهنة، والعمل على إيجاد المشتركات لتوحيد إستغلال الثروات الطبيعية بما يحقق مصلحة العراقيين والتوجه الى حل جاد للخلاف النفطي العالق بين المركز والاقليم بعد ان خاض الطرفان تجارب كانت مؤلمة في بعض جوانبها فرطت في حقوق المواطن والاجيال القادمة وفشلت في توظيف إيرادات هذه الثروة لبناء الدولة.

ورقة الاستفتاء على الدستور

حقل نفطي في العراق

نوري السعيد

ولد نوري سعيد الملا طه في محلة تبة الكورد المرتفعة (والمطلة حاليا على شارع الجمهورية مقابل منطقة الميدان التابعة جغرافيا لمنطقة الفضل) في رصافة بغداد عام 1888م من اب كوردي من اهالي قضاء كفري عمل هو وابوه خطيبان في جامع الاحمدي في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ومن ام عربية من عشيرة القره غول انهى الرشدية العسكرية ببغداد والتحق بالكلية الحربية بأستانبول ليتخرج ضابطا فيها بعد اكمال المدة المقررة لدورة الضباط فيها.

يقول فالديمار غالدمان اخر سفير امريكي ببغداد في اخريات العهد الملكي والذي بدأ عمله في العراق في بداية عام1954عن نوري السعيد:(كان الباشا كوردي الاصل تركي الثقافة عروبي الهوى عراقي المحبة....و كان دبلوماسيا من الطراز الاول على الرغم من حدة طبعه وصراحته المفرطة) واقول انا انه كان يعتم على اصله الكوردي اعتزازا بتغليب عراقيته على انتماءاته الرئيسة الاخرى لقد كان الرجل مواطنا بغداديا عاديا وبقي كذلك حتى بعدان صار واحدا من ابرز سياسيي العراق والعالم في الفترة الخمسينية حتى ان الاذاعة الامريكية كانت توجه له الدعوات بين فترة واخرى لمخاطبة الشعب الامريكي باعتباره واحدا من نجوم السياسة البارزين في العالم.. لقد كان نوري السعيد انسانا بسيطا يحب الاكلات البغدادية وشربت حجي زباله في الحيدرخانة وباجة الحاتي في شارع الشيخ عمر ويشرب العرق ويكره الشيوعية. ويقول الدكتور يوسف عزالدين في كتابه عن الشاعر معروف الرصافي الموسوم ب(الرصافي يروي سيرته) الصفحة (٢٨) على لسان الرصافي الذي قال له:(كنت دائم التردد على بيت الباشا لاشرب العرق والعب الورق.) وفي نفس الكتاب نقرأ:عندما كرم الملك فيصل الاول الباشا نوري السعيد بوسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري كتب الرصافي قصيدة ميمية بالمناسبة تحية للباشا قال في مطلعها:

ته وسام الرافدين على صدر من
هو في الملأ للرافدين وسام

ابو صباح ومن به سعد العراق فثغره بسام

وكان الباشا يحب الجيش العراقي باعتباره هو والفريق جعفر باشا العسكري من مؤسسيه الاوائل وممن تولوا المسؤولية الاولى فيه في فجر تأسيسه لذا كان يرتدي الملابس العسكرية حاملا رتبة فريق اول ركن في المناسبات الوطنية واخرها في يوم 6 كانوز الثاني (يوم الجيش) لعام 1958 وكانت اخر مناسبة عسكرية يحضرها في حياته وله صورة ملونة عن حضوره في الاحتفال وهو يحمل رتبة فريق اول ركن

كأقدم ضابط بالجيش العراقي يومئذ نشرناها في كتابنا هذا٠ عن المرحوم الفريق الركن بكر صدقي باشا العسكري

تولى نوري السعيد الوزارة العراقية ١٤مرة و كان اول تكليف له بتوليها بتاريخ 23 اذار1930 بعد انتحا ر عبدالمحسن السعدون عام 1929 وعلى اثر ذلك بزغ نجم نوري السعيد واخر تكليف له بها كان في الاول من مايس عام 1958 وتقول السيد عصمت السعيد (زوجة صباح نوري السعيد) في مذكراتها الصادرة في لندن:

ان الملك غازي امر كلا من نوري السعيد وياسين الهاشمي وعائلتيهما بمغادرة العراق بعد انقلاب الفريق بكر صدقي باشا عام 1936حفاظا على حياتهم..فغادر نوري السعيد مطار الهنيدي(،معسكر الرشيد) لاحقا ونزل وعائلته في ضيافة انسبائه المصريين (اسرة علي فهمي باشا) والد عصمت زوجة المهندس الميكانيكي الطيار صباح نوري السعيد(ت: 1958) الابن البكر لنوري السعيد وتقول ايضا ان ياسين الهاشمي وعائلته سا فروا الى سوريا.

ومن كلام السيدة عصمت السعيد يظهر لنا ان بكر صدقي لم يطرد خصميه انفي الذكر كما ذكرت بعض المصادر ذلك خطأ او لربماتعمدا(المؤلف ح.ج).

ولنوري السعيد مؤلف عسكري واحد بعنوان(محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا).....وبكبيديا.

,والباشا نوري السعيد شخصية جدلية وخلافية تختلف الاراء فيه بين مخون له ومخلص لكن كبار من تعاونوا معه من الانكليز والامريكان قيموه ايجابيا ومنهم المس بيل (1924.1870) . تحدثت عن نوري السعيد وقالت: (اننا نقف امام قوة جبارة ومرنة في وقت واحد فأما ان نعملب معه يدا بيد او نشتبك معه في صراع عنيف يصعب النصر معج فيه)..اما السفير الانكليزي بيترسون فيصفه بقوله:

(رجل صعب الاقناع في بلد اسمه العراق لم يتعود شعبه الاذعان لأحد او الخضوع لسلطة لكنه كان يريد بناء عراق قوي على الرغم من كل الدعايات من الحكومات العربية وشعب العراق ضده). لقد كان الباشا نوري السعيد رجلا

شعبيا بغداديا من طراز اصيل يشرب العرق ويأكل الباجة عند الحاتي في شارع الشيخ عمر او ابن طوبان في منطقة الشيخ معروف في الكرخ ويحب شربت حجي زباله في منطقة الحيدر خانه مثلما هو مولع بالمقامات العراقية ويستمع بأستمرار الي اغاني المطربة العراقية زهور حسين (1924. 1964) ولربما استأذن الاعلامي المعروف الاستاذ شاكر علي التكريتي وكان يومها مدير اذاعة بغداد للذهاب الى الاذاعة بين الحين والحين كمواطن عادي وهو يومئذ اقوى رئيس وزراء عراقي متسامح حجز كرسياً له بالقرب من الفرقة الموسيقية ليستمع الى اغاني مطربته الاثيرة. في حفل بث حي بدار الاذاعة اللاسلكية وكان هذا اسمها يومذاك في وقت لم تكن اجهزة التسجيل الحديثة قد انتشرت. كما هي في وقتنا الحاضر.

حسين الجاف
بغداد

لماذا لا يشعرون بالذنب ؟

الكذبة تصنع الندبة ... لذلك كل يوم تصيبنا الندبات دون رحمة أو شفقة.

قرأتُ منذ مدة قصة منقولة عن الدكتور علي شريعتي رحمه الله قال فيها : عندما كنت خارج البلاد ربطتني علاقة طيبة مع جاري، كما ان المنزل الذي استأجرته كان منزله، في يوم من الايام طلب مني ان ابقى في منزلهم مع طفلتهم لفترة قصيرة.. لأنه وزوجته أرادوا الذهاب الى السوق وقد وافقت،، وانا في بيتهم وقع قدح من يدي ابنتهم وانكسر.. فتغير لون وجهها وظهرت عليها علامات الخوف والارتباك ....

قلت لها : مابالك

فقالت : اخاف ان تغضب مني والدتي

فقلت لها : انها مسألة بسيطة سأقول لها ان القدح وقع من يدي وانكسر وسأشتري لكم منه.

وبالفعل.. اخبر والدة الطفلة عندما انه هو الذي كسر القدح وسيشتري لهم .

وهنا تأتي المفاجأة، لقد جاءت والدة الطفلة في صباح اليوم التالي وقالت لي بلهجة شديدة : لقد جاءتني ابنتي ليلة امس وقالت لي انها لاتستطيع النوم لان ضميرها يؤنبها واعترفت أنها هي التي كسرت القدح وليس انت.. لقد علّمت ابنتي الكذب وهي لم تكذب معي قط بكلمة واحدة ابداً .

يكمل : لذلك تركت المكان وانا اشعر بالخجل ، لأنني اولاً نقلت فكرة سيئة عن المسلمين للغرب ... كوننا نرى هذه المسائل هينة، ثانياً أدركت انها جريمة .

لقد أثارت لدي قراءة هذه الكلمات وحكمة الحادثة اموراً عديدة...

1- حسن التربية، صلابة القيم، حلاوة الاخلاق، اجادة التصرف، شجاعة المواجهة .

2- نمارس بأستمرار الكذب، وآل الأمر ان يتحول لدينا عادة لها مبرر انساني وأخلاقي وفق قاعدة (الكذب الأبيض غير المقصود) أو (الكذب المضطر) .

أياً كان .. ذلك لايمحو قضية أننا مجتمع كثيراً ما نكذب وفي الكذب بارعون ولسنا خيرين ونقول اننا مؤمنون ولن يدخل الجنة غيرنا نحن المسلمين! نعم فنحن المصلين القائمين الصائمين لسنا للخمر شاربين ليس المهم ان نكون صادقين و مخلصين أو عن الزنا واكل السحت مبتعدين، المهم أننا للشهادة شاهدين ولبعض الآيات حافظين فنحن مسلمون... على الهم والغم صابرين وأملنا في الجنة داخلين .

أتساءل إن كنا لانكذب ؟ كم ستكون حياتنا افضل ؟ واتساءل؟ الموظف المرتشي والسياسي السارق والحاكم القاتل لو كان لديهم ضمير يؤنبهم كتلك الطفلة التي لم تستطع النوم لأنها كذبت بكسر قدح زجاج هل ستحدث أو تستمر لدينا أزمة!! .

الضمير يولد مع تنشئة الفرد .. فإذا كان ضمير الفرد كبير صغر كل شيء واذا مات .. مات معه كل شيء .

نواجه ازمات حقيقية متتالية ليست اقتصادية او سياسية بل أزمة (صدق، ضمير، نزاهة) ، أعتقد أن غيابهم بسبب غياب حسن الأخلاق وحسن الضمير .

اصبحنا نمتهن الكذب ونحترف الكذبة وقلما نشعر بالذنب.. وكل يوم تزيد ندبة من كذبة .

ابتهال العربي
بغداد